

ملاحظات من المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية

اعداد: كندة محمديّة- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

(18 ديسمبر 2011/ حنينف) يستكمل هذا التقرير اخر اعد حول تطورات اليوم الاول من المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية (وهو مرفق ربطا). يتضمن هذا الجزء خلفية حول ادوار منظمات المجتمع المدني خلال المؤتمر، نبذة عن جلسة نقاش حول انضمام الدول الاقل نموا الى منظمة التجارة العالمية، ملاحظات من بعض من ما تم تداوله في اطار أو على هامش المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، ومعلومات حول التقرير الختامي للمؤتمر.

التقرير الختامي للمؤتمر:

صدر عن المؤتمر تقرير من قبل الرئيس الحالي للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية- Chairman of the General Council يتضمن جزئين؛ الاول يتضمن ورقة رسمية تحت عنوان "اتجاهات سياسية" (political guidance) اعدھا المدير العام للمنظمة باسكال لامي وقدمها للمؤتمر على انها تشكل نقاط تلاقح ما بين اعضاء المنظمة، الا ان عدد من الدول النامية تشير الى ان النقاط التي ضمنت في الوثيقة تنبع من اجتماعات جانبية لم يحضرها كافة اعضاء المنظمة وهي بالتالي لا تشكل نقاط اجماع عام (consensus). تتضمن هذه الورقة اربع عناوين اساسية تتناول: (1) اهمية النظام التجاري متعدد الاطراف (2) المواضيع المتعلقة بالتجارة والتنمية (3) واجندة مفاوضات الدوحة. فمثلا، تشير الوثيقة الى ان الوزراء المعنيين يتوافقون حول اهمية البحث في مقاربات للمفاوضات مختلفة عن ما هو قائم حاليا في المنظمة مما قد يفتح الباب خلال السنة القادمة للبدء بمفاوضات محدودة الاطراف (plurilateral negotiations and agreements) وهي المقاربة التي تعارضها الدول النامية. فمن مخاطر هذه المقاربة اذا ما اصبحت مقاربة معتمدة في منظمة التجارة العالمية انها قد تؤدي الى تغيير نمط المفاوضات كاملا وقد تؤثر سلبا على القدرة التفاوضية للدول الاعضاء.

كما يتضمن التقرير جزء يتناول ملخص اعدھ الرئيس الحالي للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بناء على مداخلات الدول خلال الايام الثلاث للمؤتمر. ومن الواضح ان هذا القسم يتضمن محاولة لتهييش القضايا التي شددت عليها الدول النامية مثل عدم زيادة قضايا جديدة على اجندة المفاوضات وعدم الاتجاه نحو المقاربة محدودة الاطراف في المفاوضات. هذا وي طرح هذه المواضيع على انها حظت بمطالبة من اغلبية الدول بينما واقع الامر هو انها مرفوضة من الدول النامية والتي تشكل الاغلبية في اطار المنظمة.

ادوار ومواقف منظمات المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا حيويا في اطار المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وهي تلعب ادوارا متعددة وعلى مستويات مختلفة في اطار المؤتمر.

من المجموعات الاكثر تنظيما هو تحالف "عالمنا ليس للبيع"، والذي تنشط من خلاله شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. يضم التحالف منظمات من مختلف الدول كما يضم الاتحادات العمالية. ينسق التحالف اعماله كل يوم في جلسة صباحية وجلسة مساءية، وتتعدد مهامه ما بين متابعة وتحليل ما يجري في المؤتمر الوزاري وما تعلن عنه الدول، الى انشطة تواكب المؤتمرات الصحفية للدول وتحاول ان تعطي رسالة الى الدول. كما تقوم المنظمات المدنية بتنظيم جلسات عمل حول المواضيع المختلفة المعروضة على المؤتمر، وعادة ما يشارك فيها وفود رسمية وممثلين من البعثات الرسمية للدول. هذا بالاضافة الى تنظيم لقاءات ثنائية مع الوفود الرسمية وبعثات الدول في حنينف، حيث عادة ما تقوم المنظمات من دولة معينة بمحاولة التأثير بممثلينها في حنينف او في البعثات القادمة من عواصم الدول. انظر:

http://www.youtube.com/watch?v=Eax2kV0nc_k&feature=youtu.be

<http://youtu.be/jIkTb3mhnEM>

جلسة نقاش حول انضمام الدول الاقل نموا الى منظمة التجارة العالمية

شاركت شبكة المنظمات العربية للتنمية الى جانب عدد من المنظمات الاخرى بتنظيم جلسة حول انضمام الدول الاقل نموا خلال اليوم الثاني من المؤتمر الوزاري (مرفق ربط المعلومات الخلفية حول الجلسة)، شارك فيها بدعوة من الشبكة اعضاء من الوفد المفاوض اليمني بالاضافة الى السفير السوداني ممثل بعثة السودان في جينيف وهما دولتان من الدول الاقل نموا التي تفاوض حاليا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

تم اقرار انضمام كل من روسيا ومونتنيغرو بالاضافة الى فانواتو وساموا (Vanuatu and Samoa) الى منظمة التجارة العالمية خلال الوزاري . اوضحت اتفاقيات انضمام فانواتو وساموا، وهما دولتين من الدول الاقل نموا من جزر الباسيفيك، العبء الذي تواجهه الدول النامية والاقل نموا التي تفاوض للانضمام الى المنظمة، في حين تأكل قانون منظمة التجارة العالمية القائم على تكريس مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية والمحافظة على الحق في التنمية. وقد تضمنت حزمة انضمام كل من هذين البلدين على التزامات تتعدى ما يتطلبه منهم قانون منظمة التجارة العالمية وغالبا ما تتعدى التزامات الدول المتقدمة نفسها.

هناك توافق عام على ان الاهتمامات التجارية للبلدان الأقل نموا يجب أن لا تقع ضحية لتعثر المفاوضات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وانه لا بد من اعطاء الاولوية لوضع حزمة الاقتراحات المتعلقة بالبلدان الأقل نموا موضع التنفيذ، خاصة لاهميتها في اطار دعم هذه الدول على تحقيق مكاسب تنموية من عملية التجارة. وقد ركزت الجلسة على اهمية الكف عن الضغط على الدول النامية والاقل نموا الساعية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية (ومنها السودان، واليمن، والعراق، وسوريا، وليبيا، ولبنان، والجزائر)، بحيث ينبغي أن تكون هذه الدول قادرة على الانضمام الى المنظمة بشروط تتيح استخدام التجارة وفقا للاحتياجات التنموية مرسخة ضمن إطار استراتيجية تنموية شاملة تتعامل مع القضايا الغير اقتصادية وتعنى بالعوامل الاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية والثقافية.

بعض من ما تم تداوله في اطار أو على هامش المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية

أعلن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي باقامة مجموعة عمل من الجهات المعنية المختلفة (panel of multi-stakeholders of the WTO) لتطوير دراسة على مدة سنة حول وضع النظام التجاري العالمي ومستقبل العلاقات التجارية المتعددة الاطراف (معلومات اوفى متوفرة على موقع المنظمة):

http://www.wto.org/english/news_e/news11_e/mn11a_15dec11_e.htm

الا ان عدد من الدول ومنها جنوب افريقيا بالاضافة الى منظمات المجتمع المدني تشير الى الحذر من هذه المبادرة ذلك ان محتوى المبادرة والية تطبيقها ومن سيشارك فيها وماهية طبيعة المخرج الذي سينتج عن هذه المبادرة غير واضح حاليا.

• **موضوع الحق بالغذاء والسيادة والامن الغذائيين- food sovereignty and security**

اتخذ موضوع الغذاء والسيادة الغذائية حيزا في النقاش العام الذي دار في كواليس المؤتمر، خاصة في ظل رد الفعل السلبي الذي تقدم به المدير العام لمنظمة التجارة العالمية حول تقرير صدر عن المقرر الخاص للامم المتحدة حول الحق في الغذاء حيث يقول الاخير ان قواعد التجارة الدولية التي تضعها منظمة التجارة العالمية تتعارض مع متطلبات الامن الغذائي. وقد اشار المقرر ان العالم يمر بأزمة غذاء تتطلب الاستجابة السريعة في تعديل السياسات العامة المتعلقة بالغذاء، الا ان منظمة التجارة العالمية فشلت في تكييف جدول اعمالها وقواعد الاتفاقيات التي ترعاها، ومن الواقعي ان تشعر الدول النامية بالقلق نتيجة اثار

قواعد التجارة العالمية الحالية على قدرتهم تنفيذ السياسات الضرورية¹. اضاف المقرر الخاص ان المشكلة تكمن في اصرار منظمة التجارة العالمية السعي الى تحقيق هدف زيادة التجارة بدل من تشجيع المزيد من التجارة بالقدر والشكل الذي يعزز من رفاقية الانسان. ولذلك، فان مقارنة المنظمة تتعامل مع سياسات الامن الغذائي باعتبارها انحراف عن هذا المسار الذي يعطي الاولوية لزيادة التجارة².

(تقرير المقرر الخاص):

<http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11608&LangID=E>
(<http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11608&LangID=E>

رسالة باسكال لامي للرد على المقرر الخاص:

(http://www.wto.org/english/news_e/news11_e/agcom_14dec11_e.htm)

• التجارة في الخدمات: امكانية التوجه الى مفاوضات لا تضم جميع اعضاء المنظمة!!

تقوم عدد من الدول وخاصة الولايات المتحدة بالاضافة الى الاتحاد الاوروبي، استراليا، كندا واليابان بالبدء بالحديث عن مفاوضات محدودة (Plurilateral Agreement) في مجال التجارة في الخدمات، وتشير بعض الاخبار التبادل بها في كواليس المؤتمر الى ان الولايات المتحدة تتحضر للبدء بهذا التوجه مع الدول المهتمة مع بداية السنة القادمة. يتم ذلك في حين صدر من قبل مدير وحدة التجارة في الخدمات في سكرتيرية منظمة التجارة العالمية تصريح يعارض فيه لمثل هذه المقاربة حيث تساءل عن جدوى مثل هذه المقاربة اذا ما شاركت فيها الدول والاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل. كما اشار الى الثمن الذي سيتكلفه المسار المتعدد الاطراف والتعقيدات التي ستنتج عن اقامة اتفاقية في التجارة في الخدمات محدودة الاطراف لا تمنح معاملة الدول الاولى بالرعاية (Most Favored Nations Treatment) لكافة الدول الاعضاء في المنظمة. وقد اشارت مصادر من القطاع الخاص الاميركي ان الولايات المتحدة ستحاول ان تبدأ هذه المفاوضات بناء على ما اتى في الاتفاقية الثنائية التي ابرمتها مع كوريا الجنوبية، ومن القطاعات الرئيسية ذات الاهتمام عند الولايات المتحدة تتضمن الخدمات المالية، خدمات المعلومات، الخدمات المتعلقة بالطاقة، وخدمات الاتصالات.

ان لمثل هذه الخطوات اثار سلبية على طبيعة المفاوضات ضمن المنظمة خاصة ان الدول الاعضاء التي لا تشارك منذ البداية ستعرض لضغط سياسي لتدفع الى الانضمام الى الاتفاقيات التي ستنتج عن مسارات التفاوض هذه، والتي لن يكونوا طرف في وضع قواعدها اساسا. كما ان التجربة تشير الى ان الدول النامية الساعية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ستعرض لضغط كبير لدفعها الى الانضمام الى هذه الاتفاقيات. هذا الوضع قد يشكل تهديدا فعليا على مصالح الدول النامية وقدرتها على ادارة مفاوضات التجارة في الخدمات بما يراعي الطبيعة النامية لقطاع الخدمات في هذه الدول ودوره الحاسم في المسارات التنموية. فمن الهمية التاكيد على استمرار التفاوض وفق اطار يشمل جميع اعضاء المنظمة وبشفافية ووفق اطر تحترم وتراعي الاوضاع التنموية المختلفة للدول (نشير هنا الى انه بالرغم من ان مثل هذه الاتفاقيات تقوم على مشاركة عدد محدود

¹ "The world is in the midst of a food crisis which requires a rapid policy response. But the World Trade Organisation agenda has failed to adapt, and developing countries are rightly concerned that their hands will be tied by trade rules" :UN Special Rapporteur on the Right to Food, Olivier De Schutter

²Olivier De Schutter: "It is a problem of principle: the WTO continues to pursue the outdated goal of increasing trade for its own sake rather than encouraging more trade only insofar as it increases human wellbeing. It therefore treats food security policies as an unwelcome deviation from this path. Instead we need an environment that encourages bold policies to improve food security."

من الدول الا ان القرار لاقامة مثل هذه الاتفاقية اساسا يجب ان تتم الموافقة عليه باجماع جميع اعضاء المنظمة مما يعطي فرصة للدول النامية ان تعترض على اقامة مثل هذه الاتفاقيات).

● بالنسبة للدول الاقل نموا:

بالرغم من ان الحزمة الخاصة بالدول الاقل نموا كان يجب ان تشكل نتاجا اساسيا للمؤتمر الوزاري الثامن (والتي من المفترض ان تتضمن تسهيلات في عملية مفاوضات الانضمام، اعفاء في مجال التجارة في الخدمات، تمرير لمسألة القطن التي تقدمت بها اربع دول تعتمد على القطن في اجمالي انتاجها وتتضرر جذريا من دعم القطن من قبل الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة، وتجديد الاعفاء الخاص بالاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية -تريبس- التي سينتهي في 2013، بالإضافة الى العفو من نظام الحصص و الرسوم الجمركية (Quota-free and Duty-free Access) لمنتجات الدول الأقل نموا)، الا انه من الواضح ان ما سيتم الاشارة اليه في مخرج المؤتمر لن يكون بمثابة حزمة شاملة ومؤثرة ايجابيا في مصالح الدول النامية.

● مداخلات الدول خلال الجلسات العامة للمؤتمر:

من الممكن زيارة موقع منظمة التجارة العالمية للاطلاع على الكلمات التي تقدمت بها الدول المختلفة بالإضافة الى تقارير اخرى عرضت على المؤتمر على الروابط التالية:

http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min11_e/min11_e.htm

http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min11_e/min11_statements_e.htm

تطورات اليوم الاول من انطلاق المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية: طروحات من قبل عدد من الدول المتقدمة لتغيير نمط المفاوضات، لادخال قضايا جديدة على اجندة المفاوضات، ولحد من قدرة الدول الاعضاء على استخدام حقوق مشروعة ضمن قواعد المنظمة لحماية

(15 ديسمبر 2011/ جينيف) تم افتتاح المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية منذ بضع ساعات في مدينة جينيف. ينعقد هذا المؤتمر في فترة يواجه فيها الاقتصاد العالمي ازمت متعددة، كان لها اثر كبير على اقتصاديات الدول النامية وتعميق التحديات التنموية التي تواجهها. بالرغم من ان المؤتمر ليس تفاوضيا، الا ان خطورة المؤتمر الوزاري الحالي تكمن في انه يشهد محاولات لتغيير الاطار العام للاجندة المستقبلية ضمن المنظمة بما في ذلك تغيير منحى ومقاربة المفاوضات، كما يشهد دفعا من قبل عدد من الدول المتقدمة باتجاه توسيع اجندة المفاوضات.

سيصدر عن الاجتماع تقرير من قبل الرئيس الحالي للمجلس العام للمنظمة- (Chairman of the General Council) يتضمن جزئين؛ الاول سيتضمن ورقة رسمية تحت عنوان "اتجاهات سياسية" (political guidance) اعدھا المدير العام للمنظمة باسكال لامي وقدمها للمؤتمر على انها تشكل نقاط تلاقي ما بين اعضاء المنظمة، الا ان عدد من الدول النامية تشير الى ان النقاط التي ضمنت في الوثيقة تتبع من اجتماعات جانبية لم يحضرها كافة اعضاء المنظمة وهي بالتالي لا تشكل نقاط اجماع عام (consensus). تتضمن هذه الورقة اربع عناوين اساسية تتناول: (1) اهمية النظام التجاري متعدد الاطراف (2) المواضيع المتعلقة بالتجارة والتنمية (3) واجندة مفاوضات الدوحة. فمثلا، تشير الوثيقة الى ان الوزراء المعنيين يتوافقون حول اهمية البحث في مقاربات للمفاوضات مختلفة عن ما هو قائم حاليا في المنظمة وقرار القضايا التي من الممكن الوصول الى اتفاق عليها³، وعدم الاصرار على المقاربة الشاملة (Single Undertaking) حيث تجري المفاوضات على كل الملفات مجتمعة. وبالتالي تقترح اقرار الملفات التي يتم الاتفاق عليها بدل الالتزام بكل الملفات دفعة واحدة. وفي هذا الاطار، يتم الاشارة الى الفقرة 47 من اعلان الدوحة 2001⁴ كإطار قانوني لاعتماد مثل هذه المقاربة وتنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها في مراحل مختلفة من جولة مفاوضات الدوحة. الا ان هذه المقاربة قد تؤدي الى تغيير نمط المفاوضات كاملا وقد تؤثر سلبا على القدرة التفاوضية للدول الاعضاء حول العديد من القضايا الاساسية التي قد تهمش في هذا السياق، مثل الزراعة.

في هذا الاطار، اكد ممثل البعثة المصرية في اطار اجتماع وزاري تحضيرى نظمه البنك الاسلامي للتنمية ما بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي على اهمية ان يركز "الحصاد المبكر" (أو البت بعدد من القرارات بمعزل عن ربطها بالانتهاء من اجندة مفاوضات الدوحة) على المعاملات الخاصة والتفضيلية للدول النامية والاقبل نموا والتي هي من حقوق هذه الدول وفق قانون منظمة التجارة العالمية. وهنا، لا بد الاشارة الى العديد من الطروحات التي وضعتها الدول النامية على طاولة المفاوضات (المقترحات المعروفة ب"قضايا التنفيذ"- Implementation Issues) منذ ما قبل بدء جولة الدوحة العام 2001، والتي من شأنها ان تساعدهم بتحقيق القيمة المضافة التنموية من انخراطهم في التجارة الدولية والحفاظ على مساحة لرسم السياسة العامة على المستوى الوطني والتي تخدم اعمال الحق بالتنمية. وبالتالي، تركز الدول النامية على اهمية عدم استخدام

³From the "political guidance" text: "In order to achieve this end and to facilitate swifter progress, Ministers recognize that Members need to more fully explore different negotiating approaches while respecting the principles of transparency and inclusiveness", "In this context, Ministers commit to advance negotiations, where progress can be achieved, including focusing on the elements of the Doha Declaration that allow Members to reach provisional or definitive agreements based on consensus earlier than the full conclusion of the single undertaking".

⁴ Paragraph 47 of the Doha Declaration 2001 states: "With the exception of the improvements and clarifications of the Dispute Settlement Understanding, the conduct, conclusion and entry into force of the outcome of the negotiations shall be treated as parts of a single undertaking. However, agreements reached at an early stage may be implemented on a provisional or a definitive basis. Early agreements shall be taken into account in assessing the overall balance of the negotiations."

هذه مقارنة "الحصاد المبكر" لتمرير موضوعات لا تخدم الدول النامية. فلا بد لاية "حصاد مبكر" ان يأتي لمصلحة المخرج التنموي للدول النامية والاقبل نموا.

حذر من الدفع بتغيير منحي المفاوضات ومقاربتها

اما فيما يتعلق بتغيير المنحي التفاوضي الى مقارنة تقوم على التفاوض بين المجموعات المحدودة (plurilateral approach) بدل التوافق العام، فان خطر هذه المقاربة انها ستؤدي الى تغيير في طبيعة المنظمة ككل ونظام التفاوض في اطار منظمة التجارة العالمية، خاصة اذا ما اصبحت هذه المقاربة الية معتمدة وليس استثناء كما هو الوضع حاليا. بالرغم من ان هذه المقاربة تسمح للدول اختيار عدم الانضمام الى المفاوضات او الاتفاقية التي تنتج، الا انه لا يمكن التغاضي عن الضغط السياسي الذي ستعرض اليه الدول النامية للانضمام الى الاتفاقيات التي تنتج عن مسارات التفاوض هذه، والتي لن يكونوا طرف في وضع قواعدها اساسا. كما ان التجربة تشير الى ان الدول النامية الساعية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ستعرض لضغط كبير لدفعها الى الانضمام الى هذه الاتفاقيات. بالفعل فقد بدأت الاخبار تتناقل في اطار المؤتمر الوزاري بان الولايات المتحدة تدفع باتجاه اقرار اتفاقية محدودة الاطراف (plurilateral agreement) حول التجارة في الخدمات، مما قد يشكل تهديدا فعليا على مصالح الدول النامية وقدرتها على ادارة مفاوضات التجارة في الخدمات بما يراعي الطبيعة النامية لقطاع الخدمات في هذه الدول ودوره الحاسم في المسارات التنموية. فمن الهمية التاكيد على استمرار التفاوض وفق اطار يشمل اعضاء المنظمة كاملة وبشفافية ووفق اطر تحترم وتراعي الاوضاع التنموية المختلفة للدول (نشير هنا الى انه بالرغم من ان مثل هذه الاتفاقيات تقوم على مشاركة عدد محدود من الدول الا ان القرار لاقامة مثل هذه الاتفاقية اساسا يجب ان يتم الموافقة عليه باجماع جميع اعضاء المنظمة مما يعطي فرصة للدول النامية ان تعترض على اقامة مثل هذه الاتفاقيات).

الدفع ببعض القضايا الجديدة على اجندة التفاوض ومعارضة الدول النامية

يتم التداول كذلك في ظروف لادراج عدد من القضايا الجديدة مثل التجارة وتغير المناخ، وامن الطاقة على اجندة المفاوضات في المنظمة، اضافة الى اعادة طرح قضايا كان قد تم سابقا معارضة ادخالها الى اجندة المفاوضات من قبل الدول النامية، مثل قضايا سنغافورة ومنها قضايا المنافسة والاستثمار، والتي قد تشكل تحديا كبيرا للدول النامية ومساحة صنع السياسة المتاحة لها. ومن ضمن الاصوات المعارضة لمثل هذه الظروف، عبر ممثل بعثة مصر كما العديد من الدول النامية الاخرى عن اهمية معارضة مثل هذه المحاولات واكد على اهمية الانتهاء من القضايا المطروحة ضمن جولة الدوحة والتأكيد على المخرجات التنموية من هذه المفاوضات قبل توسيع الاجندة.

هجوم على مساحة صنع السياسة المتاحة للدول النامية تحت راية مكافحة الحمائية

ومن المقترحات الخطيرة التي يتم الدفع بها من قبل عدد من الدول المتقدمة خاصة استراليا، النروج، مدعومين من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي تتعلق بالية تجميد (standstill) لالتزامات الدول بناء على ما هو مطبق حاليا من قبلهم (مثل نسب التعرفة المطبقة حاليا او شكل تحرير قطاعاتهم الخدمية المطبق حاليا)، والتي يتم الترويج لها كالية لمكافحة الحمائية التي قد تتزايد في ظل الازمة العالمية. لا يوجد طرح واضح حول ما قد يتضمنه مثل هذا الطرح في حال طبق، لكن من المقترح ان يطبق على كل الدول بما فيها الدول الاقل نموا وعلى السلع والخدمات بحيث يتم دفع الدول النامية ان تلتزم بعدم رفع التعريفات الجمركية على السلع بما يتعدى ما تطبقه حاليا، مما يعني منع الدول الاعضاء في المنظمة من رفع التعرفة الجمركية المتاحة لهم وفق قانون المنظمة (اي الى مستوى السقف الاعلى للتعرفة التي ربطته كل دولة وفق المفاوضات الخاصة بها). في حال مرت مثل هذه المقاربة، سيؤدي ذلك الى ضغط كبير على الدول النامية يمنعها من استخدام ادوات متاحة لها وفق قانون منظمة التجارة العالمية لحماية قطاعاتها في زمن الازمات، خاصة ان اغليبتها تستفيد من المساحة المتاحة لها ما بين التعرفة المطبقة وتلك المربوطة مثلا، والتي تشكل المساحة المتاحة لتغيير السياسة المتعلقة بالتعرفة الجمركية.

مواقف الدول النامية

أكدت الدول النامية (بما فيها دول الاتحاد الأفريقي، الدول الأقل نمواً، البرازيل، الصين، الكوادر، الأرجنتين والهند وغيرها من الدول النامية)، في إعلان صدر عنها اليوم في 15 ديسمبر 2011، على التزامهم باستكمال جولة الدوحة والالتزام بالعمل باتجاه مخرجات تنمية من المفاوضات، وفق التفاوض على رزمة واحدة (single undertaking)، والية اتخاذ قرار قائمة على الإجماع العام، معربين عن رفضهم لمنحى التفاوض وفق مقاربة محدودة الأطراف (plurilateral approach)، مع الدعوة إلى تركيز الية "حصاد مبكر" على قضايا الدول الأقل نمواً وقضايا المعاملة الخاصة والتفضيلية، قضايا القطاع الزراعي، وقضايا "التنفيذ". كما دعوا إلى تعزيز عمل اللجنة الخاصة بقضايا التجارة والتنمية وتخويلها مراجعة كافة المواد المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المختلفة. كما ركزوا على معارضة المقاربة المطروحة في اقتراح "اللية التجميد" (standstill)، وأكدوا على أهمية مراجعة الأسس التي تفاوض وفقاً للدول الأقل نمواً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة فيما يتعلق بتسهيل العملية وضمان حقوق هذه الدول بالمعاملة الخاصة والتفضيلية التي يقرها قانون منظمة التجارة العالمية.